



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (23) – العدد الثالث – يوليو 2022



تحليل السلوك الإداخارى فى مصر مع تقييم مصادر تمويل الفجوة الإداخارية
وأعبائها
(دراسة اقتصادية قياسية)
الفترة من 2000/2001_2019/2020

**An analysis of savings behavior in Egypt with an
assessment of the sources and burdens of financing the
savings gap
(Economic study)
From 2000/2001_2019/2020**

د/ محمد السيد على الحارونى

أستاذ الاقتصاد المُساعد_ المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية

المخلص:

تتمثل أهمية الدراسة فى أنها تمثل محاولة متواضعة من الباحث فى سد ثغرة هامة فى أدبيات الاقتصاد العربية والتي تتعلق بدراسة السلوك الإدخارى فى مصر وتحديد العوامل المؤثرة فيه والأهمية النسبية لهذه العوامل مع بيان إمكانية الاعتماد على الدين العام بشقيه (الداخلى والخارجى) لسد الفجوة الإدخارية فى مصر، وذلك من خلال دراسة اقتصادية قياسية يمكن من خلال نتائجها تقديم مقترحات لزيادة الإدخار المحلى.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، وبناء على هذه النتائج تم تقديم عدة توصيات لزيادة المدخرات المحلية والخروج من مأزق الفجوة الإدخارية الذى يحول دون بناء القدرة الإنتاجية المستدامة للاقتصاد المصرى.

الكلمات المفتاحية:

الإدخار المحلى ونسبته للنتائج المحلى الاجمالي _ الدين العام (الداخلى والخارجى) ونسبتهما للنتائج المحلى الاجمالي _ نسبة أعباء خدمة الدين العام للنتائج المحلى الاجمالي_النتائج المحلى _ الاستثمار المحلى ونسبته للنتائج المحلى الاجمالي _ معدل البطالة_ معدل التضخم_ سعر الفائدة على الودائع.



Abstract

The importance of the study is that it represents a modest attempt by the researcher to fill an important gap in the Arab economic literature, which is related to the study of savings behavior in Egypt and the identification of the factors affecting it and the relative importance of these factors, with an indication of the possibility of relying on public debt with both parts (internal and external) to bridge the savings gap in Egypt, And that is through an econometric study, through whose results it is possible to present proposals to increase domestic savings.

Based on the results of this study, several recommendations were made to increase domestic savings and get out of the impasse of the savings gap that prevents building the sustainable production capacity of the Egyptian economy.

key words:

Domestic saving and its percentage to GDP - Public debt (internal and external) and their ratio to GDP - Ratio of public debt service burdens to GDP - Domestic product - Domestic investment and its percentage to GDP - Unemployment rate - Inflation rate - Deposit interest rate.

[أولاً] المقدمة:

يُشكل الإذخار أحد أهم الممارسات في اقتصاد الدول التي من خلالها يُمكن تمويل عمليات التنمية، ولذلك فقد أعلنت الحكومة المصرية سعيها لرفع معدلات الإذخار من 10.36% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2018/2017 إلى 13.89% العام المالي 2019/2018، ليصل إلى نحو 20% في العام الأخير من خطة التنمية المُستدامة مُتوسطة المدى والتي تنتهي في العام المالي 2022/2021، وعلى الرغم من ذلك فقد شهد معدل الإذخار في مصر انخفاضاً مُستمراً فبعد أن وصل إلى 31.7 مليار جنيه عام 1991/1990 وبما يُمثل 30.35% من الناتج المحلي، وصل إلى 808.07 مليار جنيه عام 2020/2019 وبما يُمثل 15.18% أي أن 84.9% من الناتج المحلي لمصر يتم استهلاكه، ووصل إلى 651.23 مليار جنيه وبما يمثل 11.12% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2020 أي أن 88.9% من الناتج المحلي لمصر يتم استهلاكه! وهو مُستوى قد يُهدد طموحاتنا الاستثمارية ويعيق بالتالي أداء الاقتصاد المصري، والمعدل الحالي في مصر وصل إلى 34.9% عام 2020 من المُعدلات السائدة في الدول النامية مُنخفضة ومُتوسطة الدخل والتي وصل معدل الادخار المحلي للناتج المحلي 32.1% عام 2020 التي قد تتشابه ظروفها مع مصر!، وقد يظن البعض أن الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية والداخلية كاف لسد فجوة الإذخار، ولكن الاقتراض الداخلي أو الخارجي يدفعنا إلى الحذر الشديد وعدم المُبالغة في استخدام هذا البديل، وفي النهاية مثل هذه القروض لأبَد من سداد أعبائها من خلال استثمار الإذخار المحلي.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تُمثل محاولة مُتواضعة من الباحث في سد ثغرة هامة في أدبيات الاقتصاد العربية والتي تتعلق بدراسة السلوك الإذخاري في مصر وتحديد العوامل المؤثرة فيه والأهمية النسبية لهذه العوامل مع بيان إمكانية الاعتماد على الدين العام بشقيه (الداخلي والخارجي) لسد الفجوة الإذخارية في مصر، وذلك من خلال دراسة اقتصادية قياسية يُمكن من خلال نتائجها تقديم مقترحات لزيادة الإذخار المحلي، ومن الناحية العملية يعد هذا البحث مفيداً لصانعي السياسة الاقتصادية لإتخاذ الاجراءات التي يُمكن أن تُسهم في زيادة الادخار المحلي وتوجيهه لزيادة النمو الاقتصادي باعتباره من أهم الأهداف الاقتصادية التي تعالج مُشكلة البطالة والتضخم والمديونية الخارجية في مصر وغيرها من المشاكل الاقتصادية.

- مُشكلة الدراسة:

يُرجع العديد من الاقتصاديين المشاكل التي يُعاني منها الاقتصاد المصري إلى انخفاض



قُدِرتَه على تحقيق مُعدل مُرتفع من الإِدخار، مما دفع الدولة إلى اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبيّة والاقتراض الخارجى وإتباع سياسة التمويل التضخُّمى لتعويض النقص الحادث فى الإِدخار المحلى ولكل مصدر من هذه المصادر قد يكون له تداعيات إيجابية أو له آثار سلبية، ولقد إتجهت الإدارة المصرية مُنذ أواخر السبعينات من القرن العشرين وفى إطار التنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين إلى إتباع سياسة نقدية تستند على تحرير مُعدل الفائدة، والتي أخذت فى التسارع مُنذ عام 1991 لجذب أكبر قدر من المُدخرات الداخلية والخارجية لزيادة التراكم الرأسمالى والائتمان المُتاح اللازم لرفع مُعدل النمو الاقتصادى وعلى الرغم من ذلك فإن مُعدل الإِدخار كنسبة من الناتج المحلى بدأ فى الانخفاض بشكل ملحوظ بداية من عام 2013/2012 وبما يُمثل 8.11% أى أن 91.89% من الناتج المحلى يتم استهلاكها وإستمر هذا الانخفاض ليصل إلى 1.78% عام 2018/2017 مما يعنى أن 98.22% من الناتج المحلى يتم استهلاكها ووصل إلى 9.97% عام 2020/2019 مما يعنى أن 90.03% من الناتج المحلى يتم استهلاكها ووصل إلى 6.2% عام 2020 أى أن 93.8% من الناتج المحلى لمصر يتم استهلاكه، وهذا مُستوى ضعيف لنسب الإِدخار حيث أن إتساع الفجوة الإِدخارية تُشكل تُهديد واضح لطموحاتنا الاستثمارية، وعليه فإن هذه الدراسة تُحاول أن تقدم الإجابة على التساؤلات التالية:

❖ ما هى العوامل التى تؤثر على الإِدخار المحلى؟

❖ هل الاعتماد على التمويل الداخلى والخارجى كاف لسد الفجوة الإِدخارية؟

❖ ما هو تأثير أعباء الدين العام بشقيه (الداخلى والخارجى) على الإِدخار المحلى وكذلك مدى تأثير الإِدخار المحلى على عدد من المتغيرات الاقتصادية ومنها (مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى_الاستثمار_التضخم_البطالة)؟

– أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التالى:

- تحليل السلوك الإِدخارى فى مصر.
- تحديد مدى أهمية الاعتماد على التمويل الداخلى والخارجى لسد الفجوة الإِدخارية فى مصر.
- تحديد مدى تأثير الإِدخار المحلى على أعباء خدمة الدين العام و كل من مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى_الاستثمار_التضخم_البطالة.

▪ تحديد العوامل المؤثرة على السلوك الإدخاري وتحديد الأهمية النسبية لهذه العوامل في المدى الطويل والقصير .

- فروض الدراسة:

سوف تستند الدراسة إلى عدة فروض وهي كالتالي:

- ❖ للإدخار المحلي تأثير عكسي على كل من الدين الداخلي والخارجي.
- ❖ للإدخار المحلي تأثير عكسي على أعباء خدمة الدين العام (الداخلي والخارجي).
- ❖ للإدخار المحلي تأثير طردى على كل من نمو الناتج المحلي والاستثمار، ويؤثر تأثير عكسي على كل من معدل البطالة ومعدل التضخم.
- ❖ سعر الفائدة على الودائع له تأثير طردى على الإدخار المحلي.

- منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الكمي في التحليل القياسي، حيث يتم إستقراء البيانات الكمية عن الإدخار المحلي وتطورها والعوامل الرئيسية المؤثرة فيه خلال فترة الدراسة ويتم قياس تأثير هذه العوامل من خلال النموذج القياسي الذي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك واختبارات الاستقرار (جذرالوحدة)، كما أنه من خلال نماذج (ARDL)، (DOLS)، (VAR) يتم تقدير علاقات الأجل الطويل ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، ويتم تقدير علاقات الأجل القصير وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews).

- النطاق الزمني للدراسة:

تركز الدراسة على الفترة من 2001/2000 - 2020/2019 والتي تناسب دراسة طبيعية العلاقة بين الإدخار والعوامل الاقتصادية الأخرى في الأجلين الطويل والقصير.

[ثانياً] مراجعة الأدبيات:

من الدراسات المهمة بذات الموضوع:

[1] دراسة بعنوان "محددات المدخرات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا_2005"ⁱⁱ.

Determinants of Private Savings in the Middle East and North Africa

ركزت هذه الدراسة على دراسة العلاقة بين المدخرات الخاصة ومجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من 1981 حتى 1994، مع التركيز على دراسة العلاقة بين الإدخار ومعدل نمو الدخل، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الدول ذات الأنظمة المالية القوية الإدخار بها يكون أعلى، كما أن لسعر الفائدة ومعدل التضخم لهما



تأثير قوى على الإدخار المحلى.

[2] دراسة بعنوان "محددات أداء الادخار المحلى فى مصر: دراسة تطبيقية الفترة من 1975_2005".

Determinants of domestic savings performance in Egypt: An applied study, from 1975-2005

لقد استخدم الباحث أسلوب التكامل المشترك ونموذج (ARDL)، ولقد توصلت الدراسة إلى أن النمو فى نصيب الفرد من الدخل وسعر الفائدة والتطور المالى والتضخم لهما تأثير ايجابى على الإدخار المحلى فى الأجل الطويل، أما عجز الحساب الجارى وعجز الموازنة العامة للدولة لهما تأثير سلبى على الإدخار المحلى فى كل من الأجل القصير والأجل الطويل (Tony.M.,A,2008)ⁱⁱⁱ.

[3] دراسة بعنوان "سلوك الادخار فى ماليزيا_ دراسة تطبيقية 1980_2006".

"Saving behavior in Malaysia - an applied study 1980-2006"

لقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد (OLS)، ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوى وايجابى لكل من التضخم ومتوسط دخل الفرد والتطور المالى وسعر الفائدة الحقيقى على الإدخار فى الأجل الطويل (Cheng & Li, 2008)^{iv}.

[4] دراسة بعنوان "العلاقة بين الإدخار المحلى والإستثمار المحلى والنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من 1970 – 2012" 2015^v.

The Relationship Between Domestic Saving, Domestic Investment and Economic Growth In Egypt During the Period (1970-2012)

يتمثل الهدف من هذه الدراسة فى التحقق من طبيعة العلاقة بين كل من الإدخار والاستثمار والنمو الاقتصادى فى مصر، ومن ثم تحديد العلاقات الكمية والسببية بينهما، فضلاً عن القنوات التى يتم من خلالها انتقال هذا التأثير، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة فى الأدب الاقتصادى، وتطورها فى الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة، ثم من خلال نموذج قياسى يعتمد على أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، ونموذج (VECM) يتم قياس العلاقات بينهم فى الأجل الطويل والأجل القصير، فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقات السببية من خلال تحليل جرانجر للسببية استناداً إلى نتائج نموذج (VECM)، ولقد توصلت الدراسة إلى أن نتائج القياس فى الأجل الطويل أوضحت أن الإدخار يؤثر إيجابياً ومعنوياً على كل من الاستثمار والنمو الاقتصادى، كما أن الاستثمار يؤثر إيجابياً ومعنوياً على كل من الإدخار والنمو الاقتصادى، الأمر الذى يدل على أهمية تعبئة المدخرات ودورها

الإيجابي في زيادة الاستثمار، ومن ثمّ زيادة التراكم الرأسمالي مما يسهم في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، كما توضح نتائج العلاقة في الأجل القصير إلى أن الادخار والاستثمار في الفترة الحالية يتأثر بالتقييم المحققة لهما في الفترات السابقة، وأن الاستثمار يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي مع وجود فترات تباطؤ، كما أن سرعة التعديل لأي اختلالات أو صدمات في الإدخار والاستثمار كانت معنوية ومرتفعة، كما تؤكد نتائج علاقات السببية في الأجل الطويل على الطبيعة التراكمية للإدخار والاستثمار، كما أنه توجد علاقة أحادية الاتجاه تتمثل في أن النمو يسبب الاستثمار الذي بدوره يسبب الادخار، مما يدل على أن الطلب هو الذي يُسبب العرض ويحفزه، بينما في الأجل القصير وجد أن كل من الإدخار والاستثمار يُسببان النمو الاقتصادي سواء كان ذلك بصور فردية أو مُجمعة، أي أن العرض هو الذي يُسبب الطلب ويحفزه، كما أن الاستثمار والنمو معاً يسببان الإدخار وهو ما يتفق مع الأجل الطويل، وكل هذا يؤكد على قوة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة في الاقتصاد المصري.

[5] دراسة بعنوان "تحليل الارتباط الرمادي لمؤشرات الاقتصاد الكلي والمُدخرات المحلية في تركيا 2017".^{vi}

Grey relational analysis between Turkey's macroeconomic indicators and domestic savings

ركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين المخرات المحلية في تركيا ومؤشرات الاقتصاد الكلي التي تم تحديدها والمتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي والبطالة والرصيد الجارى وذلك خلال الفترة من 1990 حتى 2014، ولقد تم تقسيم هذه الفترة إلى ماقبل عام 2001 وما بعده، ولقد توصلت الدراسة إلى أن معدل البطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لهما تأثير كبير على المدخرات المحلية التركية ما قبل عام 2001، أما بعد عام 2001 فكان لنمو الناتج المحلي والرصيد الجارى تأثير أكبر، ولذلك أوصت الدراسة على ضرورة التركيز على هذه المؤشرات الاقتصادية لما لها من تأثير ايجابي على الإدخار المحلي التركي.

[6] دراسة بعنوان "التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة، وحجم القطاع غير الرسمي وتعبئة الموارد المحلية في بلدان افريقية مختارة _2021"^{vii}

Illicit financial outflows, informal sector size and domestic resource mobilization in selected African countries

ركزت هذه الدراسة على مدى تأثير التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة والقطاع غير الرسمي على تعبئة الموارد المحلية بالتطبيق على بعض البلدان الافريقية، ولقد استخدمت الدراسة أسلوب



الاقتصاد القياسى مع أخذ عدم التجانس فيما بين البلدان محل الدراسة فى الحسابان وذلك عن الفترة من 2000 حتى 2018، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبى للتدفقات المالية غير المشروعة والقطاع غير الرسمى على تعبئة المُدخرات المحلية وخاصة على المدى الطويل.

[7] دراسة بعنوان "مُحددات الإدخار المحلى فى الاقتصاد الجزائرى_ دراسة تحليلية 2015"^{viii}
**Determining Factors of Local Savings in the Algerian Economy: An
"Analytical Study, Period "from1985-to 2015**

يتمثل الهدف من هذه الدراسة فى التعرف على أهم المُتغيرات الاقتصادية المُحددة للإدخار المحلى فى الجزائر من خلال تحليل تطور مجموعة من هذه المتغيرات التى تعنى بالتأثير على الإدخار المحلى حسب النظرية الاقتصادية بصفة عامة وتبين من خلال الدراسة أن الإدخار المحلى فى الجزائر يتأثر بنسبة كبيرة بتطور أسعار البترول، وضعيف التأثير بالمتغيرات الأخرى محل الدراسة. أما الدراسة الحالية فإنها تُركز على تحديد العوامل المؤثرة على السلوك الإدخارى وتحديد الأهمية النسبية لهذه العوامل فى المدى الطويل والقصير، وتحديد مدى أهمية وتأثير الاعتماد على التمويل الخارجى والداخلى لسد الفجوة الإدخارية فى مصر من خلال استخدام المنهج الاستقرائى واستخدام الأسلوب الوصفى التحليلى الذى سيتناول جمع البيانات وتحليلها إحصائياً للتأكد من مدى صحة فروض الدراسة، هذا بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية:

- تتضمن العديد من المُتغيرات التى يمكن أن تؤثر بشكل مُباشر أو غير مُباشر فى الإدخار المحلى.
- تستخدم الدراسة الحالية وسائل تحليلية وقياسية أحدث فى تحليل السلاسل الزمنية مقارنةً بالدراسات السابقة وبالتالي النتائج تكون أكثر دقة.
- تتناول الدراسة فترة زمنية أحدث نسبياً مقارنةً بالدراسات السابقة.

[ثالثاً] الاطار النظرى والفكرى للإدخار:

[1] مفهوم الإدخار:

لقد شهدت دراسة الإدخار تطوراً كبيراً وتناولها الكثير من رواد الفكر الاقتصادى بالدراسة والتحليل، فمنهم من عرف الإدخار اصطلاحاً بأنه هو اقتطاع جزء من الدخل على سبيل التوفير والاحتياط^x، ومنهم من عرف الإدخار على أنه استقطاع جزء من الدخل ليأخذ طريقه للاستثمار ومن ثم استغلاله فى إنتاج سلع أخرى.

ويرى الباحث أن للإدخار دوره الهام والمُحفز للنمو الاقتصادى، نظراً لإسهام الإدخار فى تقوية

الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الوطني، حيث أنه يشجع على التوسع في استخدام الموارد المتاحة بمنطقية أكثر ويحافظ على عدم استهلاك جزء من الموارد المنتجة والحفاظ عليها ليكون عنصر استراتيجي لتلبية الاحتياجات المستقبلية للدولة، أو استغلالها في مشروعات جديدة للاستثمار.

[2] تطور المدارس الفكرية في الإدخار:

تطورت المدارس الفكرية الخاصة بالإدخار ومررت بعدة مراحل بداية من الفكر "الكلاسيكي" الذي بدأ من "آدم سميث 1790_1923" إلى "جون باتيست ساي 1832" ويروا أن الإدخار والذي يشمل على الممتلكات والأصول النقدية والمالية من العمليات التي يُعتمد عليها الاستهلاك المستقبلي، أما "الفكر النيو كلاسيكي" الذي بدأ عام 1834 على يد "فالراس" فقد أكد على أن العامل الرئيسي المحرك للإدخار هو سعر الفائدة، حيث يُعد الإدخار دالة مُتزايدة في سعر الفائدة، فكلما زاد سعر الفائدة زاد الإدخار (والعكس صحيح)، ولقد أكد "الفريد مارشال عام 1924" على أن هناك عاملين مؤثرين في الإدخار هما (الدخل والثروة، سعر الفائدة الذي يُعبر عن ثمن استخدام رأس المال في السوق)، فالاقتصاديون الكلاسيك يروا أن هناك تعادل دائم بين الإدخار والاستثمار على أساس حدوث تغيرات في سعر الفائدة حيث أنه يتم تحويل الإدخار إلى الاستثمار عن طريق سعر الفائدة وذلك وفقاً لقانون "ساي"، ولكن مع حدوث أزمة الكساد الكبير عام 1929 إهتزت أركان النظرية الكلاسيكية وبالتالي إهتزت الثقة بها، ولذلك ظهرت النظرية "الكينزية" عام 1936، حيث إنتقد "كينز" وجهة نظر التقليديين فيما يخص التساوي المُستمر بين الإدخار والاستثمار من خلال مرونة سعر الفائدة حيث يرى كينز:

– أن المساواة الدائمة بين الإدخار والاستثمار لا تحدث بفعل مرونة سعر الفائدة، وإنما تحدث من خلال التغيرات في مستوى الدخل، وأن الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة، والإدخار دالة في مستوى الدخل.

– إنتقد "كينز" الكلاسيك في افتراضهم ثبات منحنى الإدخار وتغير منحنى الاستثمار بفعل تغيرات سعر الفائدة، فتغير الاستثمار بالزيادة في رأي "كينز" يؤدي إلى تغير مُستوى الدخل بالزيادة، وذلك من خلال مضاعف الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الإدخار.

ولقد أكد "كينز" على أن الإدخار يُمثل الفرق بين الدخل والاستهلاك والذي يُعبر عنه بالمعادلة الآتية $S=Y-C$ وأن سعر الفائدة ليس العامل الرئيسي الذي يحكم الإدخار بل الدخل هو الذي يحكم الإدخار أكثر من سعر الفائدة، ولقد جاءت بعد "كينز" عدة نظريات إتفقت على أن الدخل هو العامل الأهم المؤثر على الإدخار ومن هذه النظريات:



▪ نظرية دورة الحياة "لموديجلياني" **The Life Cycle Hypothesis**:

تقوم نظرية "Modigliani" على أساس أن الميل المتوسط للاستهلاك تكون منخفضة خلال المراحل الأولى، فإن الإنسان يدخر في شبابه أكثر من أي فترة أخرى لتكوين سلة إيدار تُساعد على التمتع والعيش برخاء خلال مراحل الحياة القادمة وخاصة بعد التقاعد.

▪ نظرية الدخل النسبي "لجيمس ديزنبري" **The Relative Income Hypothesis**:

في سنة 1949 قدم الاقتصادي ديزنبري "Duesenberry" نظريته حول الاستهلاك ومدى ارتباطه بمستوى الدخل النسبي ومن ثم إستخرج شكلاً جديداً لدالة الاستهلاك في الفترة الطويلة تختلف عن دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة، وترى هذه النظرية أن الإيدار لا يعتمد على الدخل الحالي فقط بل يعتمد على الدخل النسبي أي الدخل السائد في المحيط الذي يعيش فيه الفرد، بمعنى إنفاق وإيدار الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة.

▪ نظرية الدخل الدائم "لملتون فريدمان":

تؤكد نظرية "Friedman, Milton (1957)" على أن الدخل الدائم المتوقع الحصول عليه في الفترة طويلة الأجل هو الذي يؤثر على الإيدار، فإذا زاد الدخل خلال الفترة القصيرة فالفرد لن يزيد من استهلاكه بل يُخصص هذه الزيادة للإيدار، وبالتالي فإن زيادة الدخل بصفة عابرة لا يؤثر تأثير كبير على الاستهلاك ويتم توجيه معظمها للإيدار، ومن ثم فإن التغيرات العابرة في الدخل هي التي تؤثر في الإيدار.

أما وجهة نظر نظرية العرض في الإيدار فتري أن العامل الأساسي المؤثر على الإيدار يتمثل في الضرائب، فكلما انخفضت ضريبة الدخل فإن هذا يُعتبر عامل محفز للأفراد على زيادة الإيدار والعكس صحيح، هذا بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من العوامل السلوكية هي التي تؤثر على مستوى الإيدار منها (عامل الحيطة والحذر، عامل التفاخر والتباهي، الجشع والبخل، الاستقلالية).

[رابعاً] تطور معدل نمو الإيدار وبعض المتغيرات الاقتصادية في مصر خلال فترة الدراسة:

نستعرض في هذا الجزء من الدراسة تطور معدل الإيدار المحلي في مصر وعلاقته بالتطورات الاقتصادية التي حدثت خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال ثلاثة بنود أساسية، وذلك على النحو التالي:

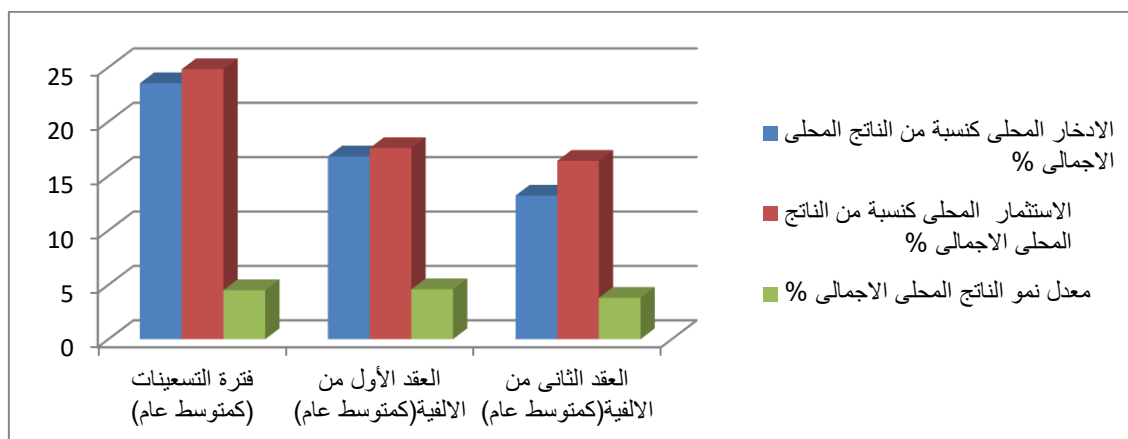
(1) تطور معدل الإيدار المحلي ومعدل الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يستعرض هذا البند تطور معدلات الإذخار المحلي وعلاقتها بمعدلات الاستثمار المحلي ونمو الناتج المحلي الاجمالي وتوضيح مدى أهمية الإذخار المحلي في تمويل الاستثمارات، وذلك من خلال المقارنة بين فترة التسعينات والألفية، وذلك كما هو مبين بالشكل رقم (1) والجدول رقم (1):

شكل رقم (1)

تطور معدل الإذخار المحلي وكل من الاستثمار المحلي ونمو الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

تطور معدل الإذخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وكل من الاستثمار المحلي

كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي

بيان	الإذخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %
فترة التسعينات (كمتوسط عام)	23.53	24.82	4.5
العقد الأول من الألفية (كمتوسط عام)	16.8	17.57	4.59
العقد الثاني من الألفية (كمتوسط عام)	13.199	16.39	3.8

المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (1) بالملحق.

يُلاحظ من الشكل والجدول السابقين ما يلي:

- حقق الاقتصاد المصري معدلات متواضعة من الإذخار المحلي وخاصة خلال العقدين الأول والثاني من الألفية فبعد أن كانت نسبته 23.53% من الناتج المحلي الاجمالي خلال



التسعينات، تراجعت لتصل إلى 16.8% في العقد الأول من الألفية وتراجعت أكثر في العقد الثاني من الألفية لتصل إلى 13.199% من الناتج المحلي الإجمالي.

▪ تراجع معدل الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 24.82% خلال فترة التسعينات، ليصل إلى 17.57% خلال العقد الأول من الألفية، وتراجعت هذه النسبة أكثر في العقد الثاني من الألفية لتصل إلى 16.39% وذلك مع انخفاض معدل الإدخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وربما يعزى هذا إلى السياسات الانكماشية التي ارتبطت بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في تسعينات القرن الماضي التي أثرت سلبياً على مناخ الاستثمار، وكذلك مرور مصر بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني أبان ثورة 25 يناير 2011.

▪ إنخفض معدل نمو الناتج المحلي بنسبة بسيطة حيث بلغ 4.5% خلال فترة التسعينات، في حين بلغ 4.59% كمتوسط عام خلال العقد الأول من الألفية، وإنخفض ليصل إلى 3.8% خلال العقد الثاني من الألفية.

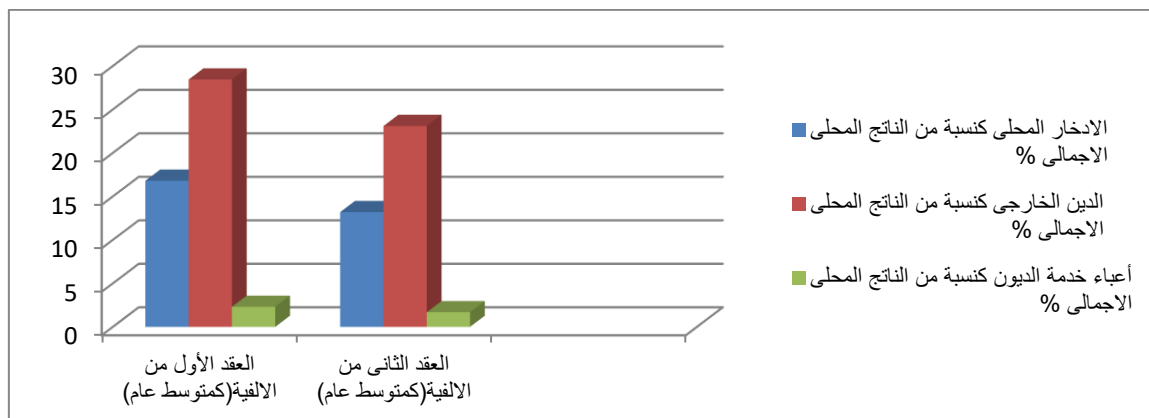
▪ لقد انعكس انخفاض معدل الإدخار المحلي على تمويل الاستثمارات المطلوبة لعمليات التنمية، وبالتالي إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وقد ينعكس ذلك على زيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية لتمويل عمليات التنمية وذلك كما هو واضح بالشكل رقم (2).

2/ تطور معدل الإدخار المحلي ومعدل نمو الدين الخارجى وأعباء الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يستعرض هذا البند تطور معدلات الإدخار المحلي وعلاقته بمعدل نمو الدين الخارجى وأعباء الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال المقارنة بين فترة التسعينات والألفية، وذلك كما هو مبين بالشكل رقم (2) والجدول رقم (2).

شكل رقم (2)

تطور معدل الإدخار المحلي وكل من الدين الخارجى وأعباء خدمة الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (1).

جدول رقم (2)

تطور الإذخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكل من الدين الخارجي وأعباء الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

بيان	الإذخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	أعباء الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
الفترة الزمنية			
فترة التسعينات (كمتوسط عام)	23.53	58.19	-
العقد الأول من الألفية (كمتوسط عام)	16.8	28.44	2.307
العقد الثاني من الألفية (كمتوسط عام)	13.199	23.1	1.68

المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (1) بالملحق.

يُلاحظ من الشكل والجدول السابقين ما يلي:

مع انخفاض معدل الإذخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 23.53% خلال فترة التسعينات إلى 16.8% خلال العقد الأول من الألفية إنخفض مُعدل الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 58.19% إلى 28.44%، ومع استمرار انخفاض مُعدل الإذخار المحلي ليصل إلى 13.1% في العقد الثاني من الألفية والتي قد تعزى إلى مرور مصر بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي أبان ثورة 25 يناير 2011 وتبنى مصر لبرنامج اصلاح اقتصادي أثر على نسب الإذخار المحلي، إلا أن نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي



انخفضت لتصل إلى 23.1%، وكذلك إنخفاض نسبة أعباء الديون للنواتج المحلي كمؤشر على جنى ثمار هذا الإصلاح، وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (2) والشكل رقم (2).

3/ معدل الإيدار المحلي في مصر ومقارنته بمجموعات اقليمية ودولية مختلفة عام 2020: من خلال بيانات الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) يتضح إنخفاض معدل الإيدار المحلي في مصر مقارنة بالدول منخفضة ومتوسطة الدخل ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا والعالم العربي والعالم، حيث بلغ معدل الإيدار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في مصر 11.12% عام 2020، بينما بلغ في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل 32.1%، 34.7 في العالم العربي، 23.4% في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 26.2% في العالم، كما بلغت نسبة الإيدار المحلي للناتج المحلي الاجمالي 16.8 كمؤشر عن الفترة من 2001/2000 حتى 2020/2019، كل هذا يعكس مدى قصور الإيدار المحلي في مصر ومن ثم فإن هذا يعكس ضعف السياسة الاقتصادية في تعبئه الإيدار المحلي بالشكل المطلوب.

جدول رقم (3)

معدل الإيدار المحلي في مصر ومقارنته بمجموعات اقليمية ودولية مختلفة عام 2020

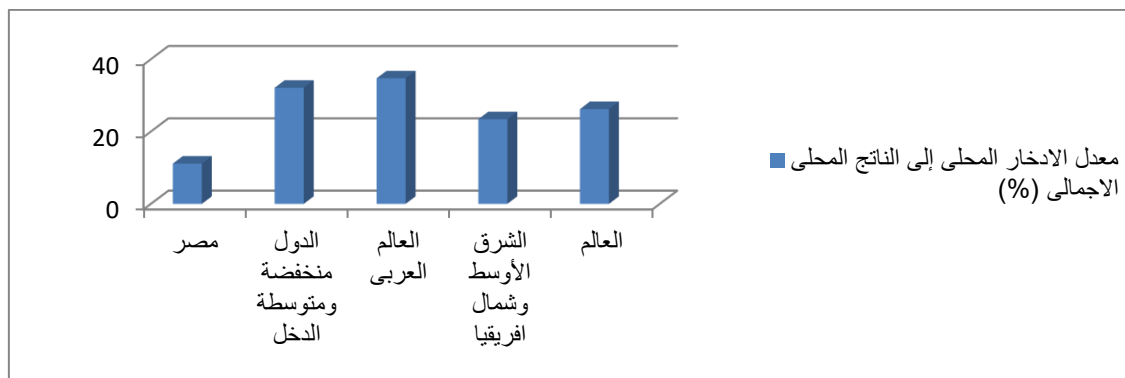
البيان	معدل الإيدار المحلي إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)
مصر	11.12
الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	32.1
العالم العربي	34.7
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	23.4
العالم	26.2

المصدر: بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDS.TOTL.ZS?locations=EG>

شكل رقم (3)

معدل الإيدار المحلي في مصر ومقارنته بمجموعات اقليمية ودولية مختلفة عام 2020



أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (1) بالملحق الإحصائي.

[خامساً] النموذج القياسي المقترح 2001/2000 _ 2020/2019:

يهدف هذا النموذج إلى تحديد العوامل التي تؤثر في الادخار المحلي في مصر، ومن ثم تحديد الأهمية النسبية لكل منها سواء في الأجل الطويل والأجل القصير وذلك خلال فترة الدراسة بما يسمح بصياغة السياسة الملائمة والأكثر فاعلية في تعبئة المدخرات نظراً لإمكانية قياس أثر المتغيرات المصاحبة لهذه المتغيرات في التأثير على المدخرات ومن ثم تذليل المشكلات التي تعوق تنمية المدخرات والارتفاع بكفاءة السياسات والأدوات التي تسهم في زيادة الإدخار المحلي وبالتالي فإن هذا الجزء يُقسم كالتالي:

1/ متغيرات نموذج الدراسة:

يوضح الجدول رقم (4) بيان بمتغيرات الدراسة حسب إدخالها وترميزها بالحاسب الآلي كالتالي:

جدول رقم (4)

بيان بمتغيرات الدراسة حسب إدخالها وترميزها بالحاسب الآلي

الرمز	نوع المتغير	
Y ₁	تابع	الإدخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
X ₁	مُستقل	سعر الفائدة على الودائع
X ₂	مُستقل	الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
X ₃	مُستقل	الدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
X ₄	مُستقل	اجمالي أعباء خدمة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
X ₅	مُستقل	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
X ₆	مُستقل	الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
X ₇	مُستقل	معدل البطالة
X ₈	مُستقل	معدل التضخم

2/ مدى إعتدالية بيانات المتغيرات:



يتضح من نتائج بيانات الجدول رقم (5) التي توضح البيانات الإحصائية الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج ومن إختبار (Jarque-Bera) نجد أن سلسلة البيانات للمتغيرات محل الدراسة تتسم بالإعتدالية وبالتالي قبول فرض العدم بأن البيانات تتوزع توزيع طبيعي ورفض الفرض البديل بأن البيانات لا تتوزع توزيع طبيعي.

3/ دراسة مُعامل الارتباط:

تُعتبر دراسة مُعامل الارتباط في غاية الأهمية لكونها توضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات إيجابية (طردية) أم سلبية (عكسية) وقوة العلاقة الارتباطية بين هذه المتغيرات، ومن خلال نتائج بيانات الجدول رقم (6) يتضح من معاملات الارتباط أن علاقات الارتباط بين متغيرات النموذج تتراوح بين القوية والمتوسطة بين المتغير التابع والمتغيرات المُستقلة، وكانت العلاقة بين متغيرات الدراسة كالتالي:

- وجود علاقة طردية عند مُستوى 0.01 بين سعر الفائدة على الإيداع والإدخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة مُعامل الارتباط (0.5879).
- وجود علاقة عكسية عند مُستوى 0.01 بين الإدخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة مُعامل الارتباط (0.6348).
- وجود علاقة عكسية عند مُستوى 0.01 بين الإدخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة مُعامل الارتباط (0.5254).
- وجود علاقة عكسية عند مُستوى 0.01 بين أعباء خدمة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والإدخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة مُعامل الارتباط (0.6691).
- وجود علاقة طردية عند مُستوى 0.01 بين الإدخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة مُعامل الارتباط (0.7148).
- وجود علاقة طردية عند مُستوى 0.01 بين الإدخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة مُعامل الارتباط (0.7344).

- وجود علاقة عكسية عند مستوى 0.01 بين الإدخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.7024).
 - وجود علاقة عكسية عند مستوى 0.01 بين الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.6765).
- ونستنتج مما سبق أن نتائج مصفوفة الارتباط الموضحة بالجدول رقم (6) تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تحكّم العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة مما يُسبب مشكلة الارتباط الخطي ولذا قام الباحث بحساب معامل تضخم التباين (VIF) فتراوح ما بين (1.505 و 5.04) وهي قيمة أقل من 10 وهي القيمة المسموح بها (Marquardt D.W., 1970)*، والجدول رقم (5) يوضح ذلك:

جدول رقم (5)

حساب معامل تضخم التباين (VIF)

Collinearity Statistics	
Tolerance	VIF
.432	2.314
.576	1.736
.712	1.405
.498	2.007
.333	3.000
.198	5.038

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الاحصائي باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews).

جدول (6)

الاحصائيات الوصفية وإعتدالية توزيع البيانات ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج

	Y1	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆	X ₇	X ₈
Mean	17.55050	8.142000	25.77000	85.17000	2.144500	4.395000	17.57000	10.62450	10.03000
Median	17.76500	7.660000	25.20000	86.80000	2.025000	4.350000	16.95000	10.45000	10.55000
Maximum	31.00000	12.32000	42.50000	96.70000	3.350000	7.200000	25.30000	13.20000	23.50000
Minimum	9.590000	6.020000	13.50000	66.90000	1.170000	1.800000	13.20000	8.000000	2.200000
Std. Dev.	5.513067	1.893931	9.551803	8.189923	0.675554	1.667167	3.316323	1.700311	5.698855
Skewness	0.454599	0.990051	0.196868	-0.507221	0.208207	0.167098	0.866153	0.091615	0.689692
Kurtosis	2.946773	2.961353	1.632045	2.535120	2.029723	2.032348	3.178111	1.651273	3.153261
	اختبار اعدتالية التوزيع								
Jarque-Bera	0.691227	3.268583	1.688607	1.037671	0.929032	0.873364	2.527171	1.543866	1.605156
Probability	0.707786	0.195091	0.429857	0.595213	0.628439	0.646177	0.282639	0.462119	0.448172
y ₁	1								
x ₁	0.5879	1							
x ₂	-0.6348	-0.2800	1						
x ₃	-0.5254	-0.3708	0.2654	1					



X ₄	-0.6691	0.6387	-0.4292	-0.2499	1				
X ₅	0.7148	0.3026	-0.5809	-0.3593	0.4306	1			
X ₆	0.7344	0.6064	-0.6107	-0.5182	0.5881	0.7795	1		
X ₇	-0.7024	-0.5139	-0.5296	0.4067	-0.4261	-0.6405	-0.7922	1	
X ₈	-0.6765	-0.1588	0.6092	0.2650	-0.2632	-0.6447	-0.6040	0.5046	1

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

4/ تطبيق النموذج القياسي الذي يتعلق بتقدير مُحددات الإذخار المحلي في مصر خلال فترة الدراسة:

سوف يتم تطبيق النموذج القياسي الذي يتعلق بتقدير مُحددات الإذخار المحلي في مصر خلال فترة الدراسة وفقا لمدخل التكامل المُشترك، وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

4_1/ تحليل التكامل المُشترك بين مُتغيرات النموذج:

يتطلب تطبيق الأسلوبين القياسيين (DOLS _ ARDL) أن تكون المُتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج بينهما علاقات التكامل المُشترك (Co-integration Relationship) التي تضمن تحقق التوازن في الأجل الطويل ويتم الكشف عن خاصية التكامل المُشترك بين مُتغيرات النموذج على مرحلتين هما كالتالي:

4_1_1/ إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

يُستخدم إختبار جذر الوحدة في تحديد مدى إستقرار أوعدم استقرار المُتغيرات الداخلة في النموذج، ومعرفة رتبة التكامل (Integration order) لكل مُتغير على حدى، وتحديد فترات التباطؤ الزمنى المثلى (Optimal lag length) لمُتغيرات النموذج من خلال إختبارى "ديكي فولر المعدل وفليبس بيرون".

يتضح من بيانات الجدول (7) عدم استقرار مُتغيرات الدراسة فى صورتها الأصلية (Level) واستقرارها بعد إجراء الفرق الأول، وعليه يُمكن استنتاج أن السلاسل الزمنية غير مُستقرة المُستوى، ولكنها مُستقرة الفروق، وهذه النتائج تتوافق مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مُستقرة فى المُستوى ولكنها تُصبح مُستقرة بعد أخذ الفروق.

جدول (7)

نتائج إختبار استقرار مُتغيرات النموذج باستخدام إختبارى

ديكى فولر المعدل (ADF) وفليبس بيرون (PP)

رتبة المتغير	PP test statistic			ADF test statistic			Y	بدون فرق
	Non	Constant & trend	Constant	Non	Constant & trend	Constant		
1	3.96 (0.99)	2.07 (0.53)	1.62 (0.99)	3.14 (0.99)*	2.07 (0.52)	1.06 (0.99)		

	1.17 (0.21)	2.96 (0.17)	2.92 (0.06)	1.38 (0.15)	3.33 (0.09)	3.37 (0.02)	الفرق الاول	
1	0.83 (0.88)	3.25 (0.10)	2.40 (0.16)	0.01 (0.67)	3.36 (0.09)	2.38 (0.16)	بدون فرق	X ₁
	6.79 (0.00)	12.47 (0.00)	8.80 (0.00)	5.53 (0.00)	4.45 (0.01)	5.43 (0.00)	الفرق الاول	
1	1.06 (0.25)	1.91 (0.61)	1.53 (0.50)	1.05 (0.25)	3.19 (0.11)	2.66 (0.10)	بدون فرق	X ₂
	3.01 (0.00)	2.77 (0.22)	2.89 (0.07)	3.01 (0.00)	2.89 (0.19)	2.99 (0.05)	الفرق الاول	
1	0.36 (0.54)	4.43 (0.01)	2.56 (0.12)	0.33 (0.55)	3.35 (0.09)	2.56 (0.12)	بدون فرق	X ₃
	8.49 (0.00)	11.89 (0.00)	10.03 (0.00)	5.63 (0.00)	4.39 (0.02)	4.41 (0.00)	الفرق الاول	
1	0.19 (0.73)	5.30 (0.00)	2.41 (0.15)	1.20 (0.94)	5.04 (0.00)	0.01 (0.94)	بدون فرق	X ₄
	9.38 (0.00)	17.03 (0.00)	13.98 (0.00)	5.58 (0.00)	6.01 (0.00)	5.81 (0.00)	الفرق الاول	
1	0.42 (0.79)	3.71 (0.04)*	2.55 (0.12)	0.61 (0.83)	3.70 (0.05)*	2.47 (0.14)	بدون فرق	X ₅
	7.34 (0.00)	9.36 (0.00)	7.57 (0.00)	7.26 (0.00)	7.19 (0.00)	7.26 (0.00)	الفرق الاول	
1	1.09 (0.92)	2.72 (0.24)	1.64 (0.44)	0.26 (0.75)	2.83 (0.20)*	1.67 (0.43)	بدون فرق	X ₆
	4.13 (0.00)	4.57 (0.00)	4.73 (0.00)	4.11 (0.00)	3.69 (0.05)	4.06 (0.01)	الفرق الاول	
1	1.83 (0.07)	3.42 (0.08)	2.16 (0.23)	0.97 (0.29)	3.44 (0.08)*	2.29 (0.18)*	بدون فرق	X ₇
	6.87 (0.00)	12.04 (0.00)	12.67 (0.00)	5.84 (0.00)	5.67 (0.00)	5.86 (0.00)	الفرق الاول	
1	2.32 (0.02)	3.37 (0.09)	3.15 (0.04)	2.13 (0.04)*	3.34 (0.09)	3.06 (0.05)*	بدون فرق	X ₈
	5.06 (0.00)	4.53 (0.00)	5.59 (0.00)	4.66 (0.00)	4.57 (0.01)	4.68 (0.00)	الفرق الاول	

Critical value

Non	Constant &trend	Constant		
2.69	4.53	3.83	1%	
1.96	3.67	3.02	5%	بدون فرق
1.61	3.27	2.65	10%	
2.70	4.57	3.86	1%	
1.96	3.69	3.04	5%	الفرق الاول
1.61	3.29	2.66	10%	

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

ويمكننا تلخيص نتائج إستقرار المتغيرات الناتجة من إختبارى ديكي فولار المعدل (ADF) وفليبس بيرون (PP) الواردة فى الجدول رقم (7) على النحو التالى:

جدول رقم (8)

ملخص نتائج دراسة إستقرار المتغيرات

رتبة المتغير	القرار	ADF test statistic			
		Constant &trend	Constant		
1	وسطها صفري واتجاه خطى	معنوي	غير معنوي	غير ساكنة	بدون فرق
	وسطها غير صفري واتجاه عشوائي	غير معنوي	معنوي	ساكنة	الفرق الاول
1	وسطها غير صفري واتجاه خطى	معنوي	معنوي	غير ساكنة	بدون فرق
	وسطها صفر واتجاه عشوائي	غير معنوي	غير معنوي	ساكنة	الفرق الاول



1	بدون فرق	غير ساكنة	معنوي	غير معنوي	وسطها غير صفري واتجاه عشوائي	X ₂
	الفرق الاول	ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفر واتجاه عشوائي	
1	بدون فرق	غير ساكنة	معنوي	معنوي	وسطها غير صفري واتجاه خطي	X ₃
	الفرق الاول	ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفر واتجاه عشوائي	
1	بدون فرق	غير ساكنة	غير معنوي	معنوي	وسطها صفر واتجاه خطي	X ₄
	الفرق الاول	ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفر واتجاه عشوائي	
1	بدون فرق	غير ساكنة	غير معنوي	معنوي	وسطها صفر واتجاه خطي	X ₅
	الفرق الاول	ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفر واتجاه عشوائي	
1	بدون فرق	غير ساكنة	غير معنوي	معنوي	وسطها صفر واتجاه خطي	X ₆
	الفرق الاول	ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفر واتجاه عشوائي	
1	بدون فرق	غير ساكنة	معنوي	معنوي	وسطها غير صفري واتجاه خطي	X ₇
	الفرق الاول	ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفر واتجاه عشوائي	
1	بدون فرق	غير ساكنة	معنوي	معنوي	وسطها غير صفري واتجاه عشوائي	X ₈
	الفرق الاول	ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفر واتجاه عشوائي	

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الاحصائي باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews).

ومن خلال نتائج إختبارات جذر الوحدة المبينة بالجدول رقم (8) يتضح أن المتغيرات أصبحت مستقرة من نفس الرتبة ومن ثم يُمكننا استخدام تحليل التكامل المشترك.

4_1_2 / تحديد فترة الإبطاء الزمنية:

يتطلب إجراء تحليل التكامل المشترك وتقدير المعلمات في كل من الأجل الطويل والأجل القصير تحديد فترات الإبطاء الزمنية المثلى "Optimal Lag Length" للمتغيرات الداخلة بالنموذج، ويتم ذلك من خلال إختيار القيم الأقل في تحديد فترة الإبطاء المثلى لكل متغير وفقاً للتحليلين (AIC, SC)، ومن خلال نتائج الجدول رقم (9) يتضح أن العدد الأمثل لفترة الإبطاء فترة واحدة طبقاً لأكثر الإختبارات استخداماً (AIC, SC).

جدول (9)

تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمنية وفقاً لتحليل (AIC), (SC)

	Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
Y	1	-59.24295	10.84819*	15.33546*	5.567541*	5.666727*	5.590906*
x ₁	1	-44.60069	5.243244*	4.051359*	4.236426*	4.335612*	4.259791*
x ₂	1	-71.52821	9.040519*	46.85273*	6.684383	6.783569*	6.707748*
x ₃	1	-87.46881	NA	93.18365*	7.372401*	7.421487*	7.385424*
x ₄	1	-19.99982	3.020280	0.432839*	1.999984*	2.099170*	2.023349*
x ₅	1	-40.60059	3.296734	2.816252*	3.872781*	3.971966*	3.896146*
x ₆	1	-57.55227	11.78343*	8.374571	4.962689	5.060861*	4.988734*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الاحصائي باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews).

4_2/ اختبار التكامل المشترك Cointegration test:

سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال تحليل جوهانسون "JML"، باستخدام عدة اختبارات هي (Maximum Eigenvalue و Trace test)، واختبار الحدود (ARDL Bounds Test):
يتضح من بيانات الجدولين (10،11) وطبقاً لإختبار "جوهانسون" واختبار الحدود وجود ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال نتائج كلا الاختبارين وهذا يعنى وجود علاقة توازنية فى الأجلين الطويل والقصير بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولذا تم رفض فرض عدم القائل عدم وجود أى علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن المتغيرات التى تُعطى تكامل مشترك تعكس علاقة طويلة الأجل، وعليه ينبغى أن نستخدم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي ينطوى على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة فى المدى القصير والمدى الطويل بين متغيرات النموذج.

جدول رقم (10)

نتائج التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون
(Trace test) و (Maximum Eigenvalue)

النموذج الأول							
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace test			Max-Eigen test		
		Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.998535	320.9169	125.6154	0.0000	156.6165	46.23142	0.0000
At most 1 *	0.957061	164.3004	95.75366	0.0000	75.55125	40.07757	0.0000
At most 2 *	0.818345	88.74912	69.81889	0.0008	40.93549	33.87687	0.0061
At most 3	0.575504	47.81363	47.85613	0.0505	20.56446	27.58434	0.3034
At most 4	0.498606	27.24918	29.79707	0.0957	16.56873	21.13162	0.1933
At most 5	0.291734	10.68044	15.49471	0.2319	8.278456	14.26460	0.3511
At most 6	0.095238	2.401988	3.841466	0.1212	2.401988	3.841466	0.1212

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

جدول (11)

نتائج اختبارات الحدود (Bound tests)

F Statistic	Significant level	Critical Value	
		Lower bound	Upper bound
6.33	5%	2.27	3.28
	2.5%	2.55	3.61
	1%	2.88	3.99

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

4_3/ تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة فى الأجل الطويل:



بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال إختبار جوهانسن (JML)، وإختبارات الحدود فى الخطوة السابقة فسيتم قياس العلاقات طويلة الأجل من خلال (تحليل) إختبار (ARDL) وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (12):

ويتضح من بيانات الجدول رقم (12) دلالة المتغيرات التى تؤثر على الإدخار المحلى عند مستوى معنوية 0.05، ووجد الآتى:

- الإدخار المحلى كمتغير تابع يتأثر بالدين الخارجى بمستواه الأسمى فقط، كما أنه يتأثر بالدين المحلى واجمالى أعباء خدمة الدين العام ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى والاستثمار المحلى بمستواهم الأسمى ويتأثر أيضاً بفترتين إبطاء، وإنه يتأثر بنفسه بفترة إبطاء واحدة، وأن هذه المتغيرات تؤثر فى الإدخار بنسبة 95%، وأن متغير سعر الفائدة ليس له تأثير معنوى بمستواه الأسمى فى الأجل الطويل طبقاً لنموذج (ARDL) رغم تأثيره على الإدخار بفترتين إبطاء.
- النموذج المقدر لعلاقة الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة معنوى حيث بلغت قيمة (F) 26.88 عند مستوى دلالة 0.01.
- الدين الخارجى والدين المحلى لهما أثر سلبى على الإدخار المحلى حيث أن إنخفاض الإدخار المحلى بمقدار 1% يقابله إرتفاع فى الدين الخارجى والدين المحلى بمقدار 0.096، 0.431 على الترتيب.
- اجمالى أعباء خدمة الدين العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى يترتب عليه تراجع فى المدخرات المحلية، كما أن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى والاستثمار المحلى لهما أثر إيجابى على الإدخار المحلى، حيث أن إرتفاع نسبة الادخار المحلى بمقدار 1% يرجع إلى التغير فى هذه المتغيرات بمقدار (6.26، 1.35، 1.98) على الترتيب (Levels Equation) خلال معاملات المدى الطويل.

جدول (12)

نتائج إختبار تقدير المعلمات الخاصة بمحددات الإدخار المحلى فى الأجل الطويل وفقاً

لتحليل (ARDL)

Variable	ARDL			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	-2.381087	0.485088	-4.908568	0.0027
X1	-0.356634	0.472630	-0.754574	0.4791
X1(-1)	-3.267863	0.583286	-5.602506	0.0014
X1(-2)	5.385454	1.101856	4.887622	0.0027

X2	0.327633	0.126953	2.580748	0.0417
X3	0.606197	0.170034	3.565145	0.0119
X3(-1)	-0.363697	0.102795	-3.538088	0.0122
X3(-2)	1.215107	0.232960	5.215942	0.0020
X4	12.07031	1.877742	6.428100	0.0007
X4(-1)	15.36172	3.004583	5.112763	0.0022
X4(-2)	-6.249287	1.575085	-3.967586	0.0074
X5	-2.080174	0.845976	-2.458904	0.0492
X5(-1)	-3.414203	0.729657	-4.679189	0.0034
X5(-2)	0.927019	0.806295	1.149728	0.2940
X6	3.893560	0.854552	4.556258	0.0039
X6(-1)	0.924430	0.377286	2.450210	0.0498
X6(-2)	1.890715	0.493768	3.829154	0.0087
C	-229.3514	50.41621	-4.549160	0.0039
معاملات المدى الطويل Levels Equation				
X1	0.520826	0.270613	1.924617	0.1026
X2	-0.096902	0.031728	3.054172	0.0224
X3	-0.431106	0.054446	7.918069	0.0002
X4	-6.265069	0.428106	14.634397	0.0000
X5	1.350855	0.537459	2.513411	0.0457
X6	1.984186	0.251339	7.894462	0.0002
C	-67.833630	7.580343	-8.948623	0.0001
R-squared	0.987043	Mean dependent var	19.32625	
Adjusted R-squared	0.950331	S.D. dependent var	5.240742	
S.E. of regression	1.167981	Akaike info criterion	3.262135	
Sum squared resid	8.185071	Schwarz criterion	4.145675	
Log likelihood	-21.14562	Hannan-Quinn criter.	3.496539	
F-statistic	26.88619	Durbin-Watson stat	2.787148	
Prob(F-statistic)	0.000286			

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

4_4/ تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير:

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل يتم تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير من خلال مُعامل تصحيح الخطأ (ECM):

ومن نتائج الجدول رقم (13) يتضح معنوية تصحيح الخطأ عند مُستوى 0.05، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج، وبلغت قيمة حد تصحيح الخطأ (- 3.38) ويدل ذلك على أن الإذخار المحلي يُعدل من قيمته التوازنية المُتبقية في كل فترة ماضية أي من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بنحو 0.3384.



جدول (13)

نتائج إختبار تقدير المعلمات الخاصة بمحددات الإدخار المحلى فى الأجل القصير
وفقا لتحليل (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
D(X1)	-0.359881	0.142782	-2.520502	0.0453
D(X1(-1))	-5.394830	0.507577	-10.628593	0.0000
D(X2)	0.331047	0.045622	7.256370	0.0003
D(X3)	0.607471	0.077983	7.789833	0.0002
D(X3(-1))	-1.216979	0.104446	-11.651723	0.0000
D(X4)	12.097566	0.926607	13.055764	0.0000
D(X4(-1))	6.266704	0.756333	8.285647	0.0002
D(X5)	-2.075384	0.333513	-6.222800	0.0008
D(X5(-1))	-0.922377	0.188738	-4.887087	0.0027
D(X6)	3.898719	0.378541	10.299334	0.0000
D(X6(-1))	-1.897166	0.202529	-9.367381	0.0001
CointEq(-1)	-3.384594	0.268817	-12.590715	0.0000
R-squared	0.960761	Mean dependent var		0.887083
Adjusted R-squared	0.849584	S.D. dependent var		3.725660
S.E. of regression	1.444943	Akaike info criterion		3.687722
Sum squared resid	12.52716	Schwarz criterion		4.571263
Log likelihood	-26.25267	Hannan-Quinn criter.		3.922126
F-statistic	8.641702	Durbin-Watson stat		2.511162
Prob(F-statistic)	0.006834			

Cointeq = Y - (0.5208*X1 + 0.0969*X2 + 0.4311*X3 + 6.2651*X4 - 1.3509*X5 + 1.9842*X6 - 67.8336)

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

5/ إختبار مدى ملاءمة وجودة النموذج المُستخدم:

لقد تم إختبار مدى ملاءمة النموذج من خلال عدة إختبارات، وفيما يلى هذه الإختبارات وكانت نتائجها كما هو موضح بالجدول رقم (14) كالتالى:

▪ الإختبار الأول:

إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال إختبار (Jarque-Bera):

إتضح إعتدالية توزيع البواقي حيث أن قيمة معلمة هذا الإختبار غير دالة عند مستوى 0.05 الأمر الذى يدل على رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمى والذى ينص على أن بواقي النموذج تتوزع وفقاً للتوزيع الطبيعي.

▪ الإختبار الثانى:

الارتباط الذاتى من خلال إختبار Breusch- Serial Correlation LM Test
:Godfrey

إتضح أن قيمة المعلمة سواء (F) المحسوبة أو (chi square) غير دالين عند مستوى 0.05 وبالتالي يتم قبول فرض عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلى.

▪ الاختبار الثالث:

عدم ثبات التباين من خلال إختبار Breusch-Pagan-Godfrey:

إتضح عدم معنوية معلمة الإختبار سواء (F) المحسوبة أو (chi square) غير دالين عند مستوى 0.05 وبالتالي يتم قبول فرض عدم بآن النموذج لا يُعانى من مشكلة عدم ثبات التباين.

▪ الاختبار الرابع:

إختبار الاستقرار الهيكلى للنموذج من خلال إختبارى Cusum و Cusums Q:

يتضح من خلال الشكلين رقم (4،5) أن المنحنى البيانى للبواقى المُقدرة فى كلا الشكلين تقع بين الحدين الأدنى والأقصى مما يدل على وجود إتساق بين المعلمات فى الأجلين القصير والطويل لمُتغيرات مُعادلة التكامل المُشترك.

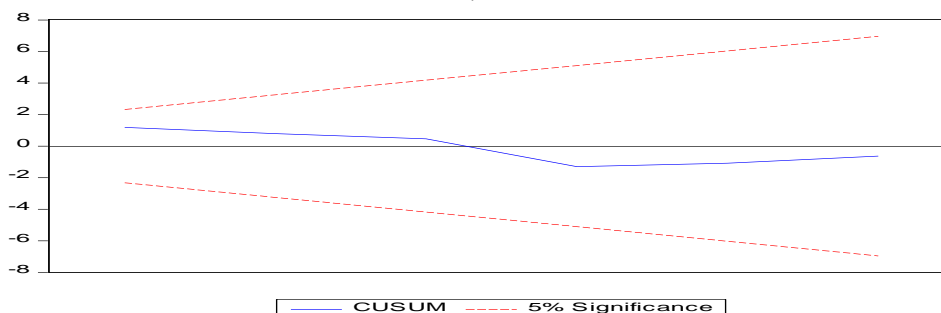
جدول (14)

نتائج إختبارات التوزيع الطبيعى والارتباط الذاتى وعدم ثبات التباين للنموذج

Test	Statistic	Statistic value	Prob.
Normality test	Jarque-Bera	2.527	0.282
Serial Correlation LM Test	F test	0.807	0.665
	Chi-square	16.69	0.475
Heteroskedasticity Test:	F test	0.951	0.378
	Chi-square	0.772	0.469

شكل رقم (4)

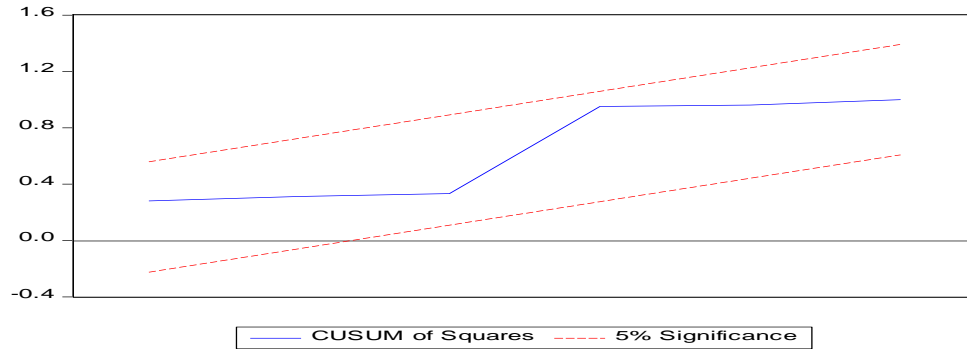
الاستقرار الهيكلى بإختبار CUSUM





شكل رقم (5)

الاستقرار الهيكلي بإختبار CUSUM Q



[سادساً] النتائج والتوصيات:

النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج وهي كالتالي:

- 1/ معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج تتراوح بين القوية والمتوسطة وذلك على النحو التالي:
 - وجود علاقة طردية عند مستوى 0.01 بين الإيداع المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة على الايداع، حيث بلغت قيمة مُعامل الارتباط (0.5879).
 - وجود علاقة عكسية عند مستوى 0.01 بين الإيداع المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت قيمة مُعامل الارتباط (0.6348).
 - وجود علاقة عكسية عند مستوى 0.01 بين الإيداع المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت قيمة مُعامل الارتباط (0.5254).
 - وجود علاقة عكسية عند مستوى 0.01 بين الإيداع المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وأعباء خدمة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت قيمة مُعامل الارتباط (0.6691).
 - وجود علاقة طردية عند مستوى 0.01 بين الإيداع المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومُعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت قيمة مُعامل الارتباط (0.7148).

- وجود علاقة طردية عند مستوى 0.01 بين الإدخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.7344).
- وجود علاقة عكسية عند مستوى 0.01 بين الإدخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.7024).
- وجود علاقة عكسية عند مستوى 0.01 بين الإدخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.6765).

2/ تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل:

- الإدخار المحلي كمتغير تابع يتأثر بالدين الخارجي بمستواه الأصلي فقط، كما أنه يتأثر بالدين المحلي واجمالي أعباء خدمة الدين العام ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي بمستواهم الأصلي ويتأثر أيضاً بفترتين إبطاء، وأنه يتأثر بنفسه بفترة إبطاء واحدة، وأن هذه المتغيرات تؤثر في الإدخار بنسبة 95%، وأن متغير سعر الفائدة ليس له تأثير معنوي بمستواه الأصلي في الأجل الطويل طبقاً لنموذج (ARDL) رغم تأثيره على الإدخار بفترتين إبطاء .
- النموذج المقدر لعلاقة الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة معنوي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 26.88 عند مستوى دلالة 0.01.
- الدين الخارجي والدين المحلي لهما أثر سلبي على الادخار المحلي حيث أن انخفاض الإدخار المحلي بمقدار 1% يقابله ارتفاع في الدين الخارجي والدين المحلي بمقدار 0.096 و 0.431 على الترتيب.
- اجمالي أعباء خدمة الدين العام له أثر عكسي على الادخار المحلي، ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي لهما أثر إيجابي على الإدخار المحلي حيث أن ارتفاع نسبة الإدخار المحلي بمقدار 1% يرجع الى التغير في هذه المتغيرات بمقدار (6.26، 1.35، 1.98) على الترتيب (Levels Equation) خلال معاملات المدى الطويل.

3/ تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير:

- تم تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير من خلال معامل تصحيح الخطأ (ECM) عند مستوى 0.05، إتضح وجود علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج، وبلغت قيمة حد تصحيح



الخطأ) (3.38) ويدل ذلك على أن الإدخار المحلى يُعدل من قيمته التوازنية المُتبقية في كل فترة ماضية أى من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بنحو 338.4.

4/ توافق نتائج الأجلين الطويل والقصير من حيث اتجاه تأثير المُتغيرات التفسيرية وقيم المعلمات المُقدرة.

5/ لقد تم التحقُّق من الفروض التى قامت عليها الدراسة وثبتت صحتها وتوافقها مع النظرية الاقتصادية.

التوصيات:

فى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها فيمكن تقديم بعض التوصيات التى يُمكن أن تُسهم فى تحسين الإدخار المحلى ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادى فى مصر، وهى كالتالى:

- إتخاذ كافة الإجراءات داخل القطاع المالى بالدولة التى تعمل على جذب المُدخرات، مع استثمارها فى القطاعات الأكثر أهمية للاقتصاد القومى مثل الصناعة والزراعة.
- التنسيق بين كُل من السياسة النقدية والسياسة المالية من خلال أسعار فائدة تُشجع على جذب المُدخرات، وفى نفس الوقت الحد من زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وعدم الاعتماد أكثر من اللازم على كل من الاقتراض الداخلى والخارجى مع الحفاظ على النسب المسموح بها للديون كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.
- إتخاذ كافة الإجراءات التى تُساعد على جذب تحويلات العاملين بالخارج بما يدعم الإدخار المحلى.

الملحق

جدول رقم (1)

المؤشرات المُستخدمة فى النموذج القياسى المُقترح الفترة من

2020/2019_2001/2000

السنوات	الإدخار المحلى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى %	الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى %	الدين المحلى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى %	إجمالي أعباء خدمة الدين العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى %	سعر الفائدة على الودائع %	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	نسبة الاستثمارات المحلية للناتج المحلى الاجمالى %
2001/2000	17.58	28.5	81	1.84	9.46	6.4	9.0	2.7	17.5
2002/2001	18.61	33.7	87	2.03	9.46	3.5	9.4	2.2	17.9
2003/2002	18.41	42.5	88	2.44	9.33	2.4	10.2	2.8	16.3
2004/2003	18.65	38.1	89.6	3.35	8.22	3.2	10.4	4.5	16.4
2005/2004	21.11	31.4	94.0	2.77	7.72	4.1	10.7	11.2	17.2
2006/2005	21.84	27.1	96.1	2.56	7.22	4.5	11.2	4.9	18.8

تحليل السلوك الإذخاري في مصر مع تقييم مصادر تمويل الفجوة الإذخارية..... د/ محمد السيد الحارونى

20.9	10.9	10.5	6.8	6.02	2.30	95.1	23.3	22.98	2007/2006
24.4	11.7	8.8	7.1	6.10	2.20	84.7	22.8	23.56	2008/2007
18.9	16.2	8.7	7.2	6.58	2.01	73.5	20.1	23.62	2009/2008
19.2	11.7	8.4	4.7	6.49	1.57	73.6	16.9	16.84	2010/2009
16.7	11.0	10.1	5.1	6.23	1.43	76.2	15.9	17.95	2011/2010
15.2	8.6	12.1	1.8	7.64	1.63	66.9	15.2	16.87	2012/2011
13.8	6.9	12.7	2.2	7.64	1.18	87.1	13.5	12.88	2013/2012
13.2	10.1	13.2	2.2	7.68	1.22	90.9	15.1	13.68	2014/2013
13.7	11.0	13.0	2.9	6.92	2.01	81.5	14.4	11.88	2015/2014
17.5	10.2	12.8	4.4	6.91	1.17	86.6	16.6	9.59	2016/2015
17.9	23.5	12.5	4.3	7.86	2.02	96.7	33.6	9.71	2017/2016
16.3	20.9	11.8	4.2	12.09	2.90	91.1	37.0	10.36	2018/2017
16.4	13.9	8.99	5.3	12.32	3.25	83.3	38.9	13.89	2019/2018
17.2	5.7	8.0	5.6	10.95	3.01	80.5	30.8	31.0	2020/2019

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري أعداد متنوعة _ البنك الأهلي المصري _ النشرة الاقتصادية _ العدد الثاني المجلد الثامن والخمسون.
 _ مصدر بيان خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي وسعر الفائدة على الايداع من البنك الدولى ومنظمة التعاون والتنمية _ بيانات الحسابات القومية.



المراجع:

مراجع باللغة العربية:

الحلاق، سعيد "محددات الإدخار الخاص: حالة الأردن" مجلة الملك سعود، العلوم الإدارية، المجلد الخامس عشر_ العدد الثاني 2002.

الجزار، فاروق فتحى السيد "محددات الإدخار الخاص فى مصر الفترة 1960_2014: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى" مجلة التجارة والتمويل_ كلية التجارة_ جامعة طنطا 2015.

بوحميد، عبد الله ابراهيم أحمد "محددات الإدخار المحلى فى المملكة العربية السعودية فى إطار نموذج "ARDL" _ مجلة دراسات اقتصادية_ مج13_ع25_ جامعة الملك سعود_ جمعية الاقتصاد السعودية_2018.

سلامى، أحمد بوبكر "محددات الإدخار المحلى فى الاقتصاد الجزائرى: دراسة قياسية الفترة من 1970_2015" _ مجلة الباحث_ ع17_ جامعة قاصدى مبراح ورقلة_2017.

طاهر، فريد بشير "محددات الادخار الخاص فى المملكة العربية السعودية"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الانسانية والإدارية_ المجلد الثانى_ العدد الأول 2001.

فاروق فتحى السيد "محددات الإدخار الخاص فى مصر الفترة من 1960_2014: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى" _ مجلة التجارة والتمويل_ كلية التجارة_ جامعة طنطا_2015.

عطية، إياد محمد عطية "تحليل العلاقة بين عدالة توزيع الدخل القومى والإدخار المحلى الاجمالى فى الاقتصاد المصرى" _ المجلة العلمية للبحوث والتجارة_ كلية التجارة_ جامعة المنوفية_ س5_ع1،2_2018.

نجا، على عبدالوهاب إبراهيم "محددات الإدخار المحلى فى مصر الفترة من 1970_2010، دراسة تحليلية قياسية" _ مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية_ كلية الحقوق_ جامعة الاسكندرية_(965_1027).

محمد، واثق عباس عبد الرحمن " النموذج القياسى لمحددات توجيه المدخرات إلى الاستثمار فى السودان خلال الفترة 1985_2010.

مراجع باللغة الانجليزية:

adnan, Kamal P. Rabindra bhandari, Dharmendra Dhakal, Gyan Priadhan, Kamal P. Upadhaya, " Determinats of Private saving in South Asia" South Asia Economic Journal, 8:2 (2007): 205_217.

- Agrawal .& Sahoo P.(2009), " savings and Growth in Bangladesh", The Journal of Developing Areas, Vol.42, No .2, pp 89-110, : [http:// muse. Jhu. edu/](http://muse.jhu.edu/).
- Alan, S., Atalay, K, and Crossley, T.F. (2015). Do the rich save more?" Evidence from Canada, Review of Income and wealth, 61, 739_758.
- Ayalew H.A., (2013) "Determinants of domestic saving in Ethiopia: An autoregressive distributed lag (ARDL) bounds testing approach", Journal of Economics and International Finance, Vol. 5, Iss.6, [http://www.cbe.org.eg/ English/](http://www.cbe.org.eg/English/).
- Behringer, J, and Van Treeckm T. (2013). Income distribution and current account: A Sectoral perspective, LMK working paper 125, Macroeconomic policy Institute.
- Dynan, K., Skinner, J., and Zeldes, S. (2004). Do the rich Save more?", Journal of political Economy 112 (2), 397_444.
- Farhan, M. Akram, M, (2011). " Does Income Level affect Saving Behaviour in Pakistan? An ARDL approach to cointegration for empirical assessmen, Far East Journal of Psychology and Business Vol.3, 62-72.
- George H., (2004), " Estimating private savings behavior in Greece", Journal of Economic Studies, Vol. 31, Iss 5, pp.457-476. <http://www. Emeraldinsight.com/>.
- Johnson A. O., (2011), " The Nexus of Private Savings and Economic Growth in Emergin Economy: A Case of Nigeria", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.2, No.6., PP 31- 46. <http://mpira.ub.uni-muenchen>.
- Leigh, A. and posso, A. (2009). Top incomes and national savings. Review of Income and wealth, 55(1).
- Singh T., (2010), " Does domestic saving cause economic growth ? A time-series evidence from India " Journal of Policy Modelling, No. 32, pp 231-253.
- Tony M. A., (2008), " Determinants of Domestic Saving Performance in Egypt: An Empirical Study " , Journal of Commercial Studies and Researches, Faculty of Commerce, Banha University, No. 1 , [http:// faculty. Ksuedusa/](http://faculty.Ksuedusa/).
- World Bank, (2020), World Development Indicators (WDI), online at: <http://data.worldbank.org/>.



الهوامش:

ⁱ بيانات البنك الدولي عن مصر

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDS.TOTL.ZS?locations=EG>
Kivilcim Metin Ozcan and Yusuf Ziya ozcan " Determinants of Private Savings in the Middle East and North Africa" Research in Middle East Economics, Volume 6, 95–113 Copyright r 2005 by Elsevier Ltd. All rights of reproduction in any form reserved ISSN: 1094-5334/doi:10.1016/S1094-5334(05)06005-X

Tony M.A., (2008), " Determinants of Domestic Saving Performance in Egypt: An Empirical Study", Journal of Commercial Studies and, Researches, faculty of Commerce Banha University, No., 1, [http// Faculty.Ksu.edu.sa/](http:// Faculty.Ksu.edu.sa/).

Cheng C.S.,& Li C.C., (2008), " Saving Behaviour In Malaysia An Empirical Study", ECER Regional Conference Development, 15-17 December 2008, Malaysia, <http://www.Iefpedia.com/>.

^v نجا، علي عبدالوهاب إبراهيم _ مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية_ جامعة الاسكندرية_ مجلد 52_ العدد 2_ 2015.
Engin Duran and Burcu Uzgur " Grey relational analysis between Turkey's macroeconomic indicators and domestic savings" Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue: 1, to Volume: 12, ISSN: 2043-9377, <http://www.emeraldinsight.com/2043-9377>.

Benedict Ikemefuna Uzoechina, Joseph Afolabi Ibikunle, Godwin Olasehinde-Williams, Festus Victor Bekun "Illicit financial outflows, informal sector size and domestic resource mobilization in selected African countries"., Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue: 1, Volume: 38, <https://www.emerald.com/insight/1026-4116.htm>.

^{viii} دحوم محمد وآخريين_ مُحددات الإدخار المحلي في الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية للفترة "1985-2015" _ مجلة معهد العلوم الاقتصادية_ جامعة الجزائر3_ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية 2021_ مجلد 24_ العدد الأول.

^{ix} د/ أحمد مختار عبدالحميد_ مُعجم اللغة العربية المُعاصرة (726/1).

Marquardt, D.W., (1970), Generalized Inverses Ridge Regression, Biased Linear Estimation, and Nonlinear Estimation, Technometrics, 12, 591-612.